

Distr.: General
14 May 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ١٠٨ من القائمة الأولية*
المراقبة الدولية للمخدرات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٥
البند ١٩ (د) من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان:
المخدرات

تقرير عن التقدم الذي أحرزته لجنة المخدرات في التحضير للدورة
الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع
عقدها في عام ٢٠١٦
مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة، وفقاً لقرارها ٦٩/٢٠٠، تقرير
لجنة المخدرات حول ما أحرزته من تقدم في التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة
بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦.

* A/70/50

** E/2015/1

080615 V.15-03316 (A)



تقرير لجنة المخدرات عن التقدم المحرز في التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦

مقدمة

١- قرّرت الدول الأعضاء، في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، اللذين اعتمدا أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورة لجنة المخدرات الثانية والخمسين واعتمدهما الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٦٤، أن تجري لجنة المخدرات في دورتها السابعة والخمسين عام ٢٠١٤، استعراضاً رفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يخصص جزءاً رفيع المستوى لمناقشة موضوع محوري يتعلق بمشكلة المخدرات العالمية، كما أوصت الجمعية العامة بأن تعقد دورة استثنائية للنظر في مشكلة المخدرات العالمية.

٢- وقرّرت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٣/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أن تُعقد الدورة الاستثنائية في أوائل عام ٢٠١٦، وأن "تستعرض [...] التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل [...] بما في ذلك إجراء تقييم للإنجازات التي تم تحقيقها والتحديات التي جوبهت في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، في إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات وغيرها من صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع".

٣- وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٧/٦٨، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إلى لجنة المخدرات، بوصفها جهاز الأمم المتحدة الذي يتولّى المسؤولية الرئيسية عن أمور مكافحة المخدرات، المشاركة في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية، بما في ذلك من خلال تقديم مقترحات من الدوريتين السابعة والخمسين والثامنة والخمسين للجنة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دعماً للعملية التحضيرية، بما يشمل التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل.

٤- وأجرت اللجنة استعراض منتصف المدة لتنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورتها السابعة والخمسين، المعقودة يومي ١٣ و١٤ آذار/مارس ٢٠١٤. وأجرت الدول الأعضاء مناقشة عامة حول التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجال تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل. وجررت مناقشات موائد

مستديرة بشأن الركائز الثلاث لخطة العمل، وهي (أ) خفض الطلب؛ و(ب) خفض العرض؛ و(ج) التعاون الدولي. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤، اعتمد المشاركون البيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى، في عام ٢٠١٤، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. (ويرد البيان الوزاري المشترك ونتائج مناقشات الموائد المستديرة في الجزء الرفيع المستوى في الوثيقة A/69/87-E/2014/80).

٥- واعتمدت اللجنة أيضاً، في دورتها السابعة والخمسين، القرار ٥/٥٧ المعنون "الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦". وفي ذلك القرار، قرّرت اللجنة أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لضمان التحضير المناسب والشامل للجميع والفعال للدورة الاستثنائية وذلك باستخدام مخصصاتها الحالية من الاجتماعات والتقارير بأعلى قدر من الكفاءة. وعلاوة على ذلك، قدّمت اللجنة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توصيات بشأن الأساليب المتصلة بأعمال التحضير للدورة الاستثنائية وعقدها. واعتمدت الجمعية العامة تلك التوصيات في قرارها ٢٠٠/٦٩ المعنون "الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦"، الذي قرّرت الجمعية العامة بموجبه "أن تتولّى اللجنة، بصفتها الهيئة المركزية لتقرير السياسات التي تُعنى بالمسائل المتعلقة بالمخدرات داخل منظومة الأمم المتحدة، قيادة هذه العملية بتناول جميع المسائل التنظيمية والموضوعية في مداولات مفتوحة"، ودعت في هذا الصدد رئيس الجمعية العامة إلى أن يدعم العملية ويوجّهها ويظلّ منخرطاً فيها.

٦- وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤، عقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات في فترة ما بين الدورتين وشرعت في عملية تشاور مكثّفة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني) لضمان أن تكون العملية التحضيرية مناسبة وفعالة وشاملة للجميع. ولتيسير عملية التشاور هذه، أنشئ موقع شبكي (www.ungass2016.org) يتيح إجراء حوار عالمي ويكون أداة مرجعية للجنة تستعين بها في التحضير للدورة الاستثنائية.

٧- وعقدت اللجنة في دورتها السابعة والخمسين المستأنفة، المعقودة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، جزءاً خاصاً بشأن أعمال التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦، ناقشت خلاله الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة مسائل فنية وتنظيمية تتعلق بالتحضير للدورة الخاصة. وقرّرت اللجنة في مقررها ٢/٥٧ أنه "سوف يُنتخب أعضاء مكتب تكلفه اللجنة بإجراء التحضيرات

للدورة الاستثنائية استناداً إلى التوزع الإقليمي لأعضاء مكتب اللجنة في دورتها السابعة والخمسين". واعتمدت اللجنة، في مقررها ٣/٥٧، جدول الأعمال المؤقت للجزء الخاص الذي سيعقد أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجنة المخدرات في آذار/مارس ٢٠١٥ المتعلق بالتحضير للدورة الاستثنائية. (ويرد ملخص المداولات ونص مقررَي اللجنة ٢/٥٧ و ٣/٥٧ في الوثيقة E/2014/28/Add.1-E/CN.7/2014/16/Add.1).

٨- وعقد الجزء الخاص بشأن أعمال التحضير للدورة الاستثنائية، المنعقد بمناسبة الدورة الثامنة والخمسين للجنة المخدرات، أثناء الأربعة أيام الأولى من الدورة، في الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥، وشارك فيه ما مجموعه ١٣١ دولة، بالإضافة إلى أكثر من ٦٥ منظمة غير حكومية و ١٥ منظمة دولية ومنظمة حكومية دولية. وتضمن الجزء الخاص مناقشة عامة حول الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية (انظر المرفق الأول).

٩- وعقب المناقشة العامة، جرت خمس مناقشات تفاعلية حول المجالات المواضيعية التالية: (أ) خفض الطلب والتدابير ذات الصلة، بما فيها الوقاية والعلاج، وكذلك المسائل المتصلة بالصحة؛ وكفالة توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية مع منع تسريبها ("المخدرات والصحة")؛ و(ب) خفض العرض والتدابير ذات الصلة؛ وتدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات؛ ومكافحة غسل الأموال، وتعزيز التعاون القضائي ("المخدرات والجريمة")؛ و(ج) المسائل الشاملة لعدة مجالات: المخدرات وحقوق الإنسان، والشباب، والمرأة، والأطفال، والمجتمعات المحلية؛ و(د) المسائل الشاملة لعدة مجالات: التحديات والأخطار والحقائق الجديدة في مجال الوقاية من مشكلة المخدرات العالمية ومعالجتها وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما فيها الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات؛ وتوطيد مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة وتعزيز التعاون الدولي؛ و(هـ) التنمية البديلة؛ التعاون الإقليمي والأقليمي والدولي على وضع سياسة متوازنة وذات منحى إنمائي لمراقبة المخدرات؛ ومعالجة المسائل الاجتماعية الاقتصادية. وترأس المناقشات التفاعلية أعضاء المكتب الذي أسندت إليه اللجنة مهمة التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦، وفي الجلسة الختامية للجزء الخاص، قدّم كل عضو ملخصاً لنتائج المناقشة التي ترأسها (انظر المرفق الثاني).

١٠- واعتمدت لجنة المخدرات أثناء دورتها الثامنة والخمسين القرار ٨/٥٨ المعنون "الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦"، والذي يتضمن جزأين. واتفقت اللجنة في الجزء الأول (الفقرات ١-٥ من المنطوق) على الترتيبات التنظيمية للفترة الممتدة حتى "الجزء الخاص المتعلق بأعمال التحضير للدورة

الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدّرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦" وخلاله، ومن المقرّر عقد الجزء الخاص بمناسبة الدورة الثامنة والخمسين المستأنفة للجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وبمناسبة الدورة التاسعة والخمسين للجنة في آذار/مارس ٢٠١٦. وأمّا الجزء الثاني من القرار ٨/٥٨ (الفقرة ٦ من المنطوق) فهو قرار قائم بذاته أوصت اللجنة بأن يوافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي تعتمده الجمعية العامة، وهو يتضمّن توصيات بشأن طرائق تنظيم الدورة الاستثنائية نفسها، منها مواعيدها المقترحة (١٩-٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦) وشكلها (جلسة مناقشة عامة وخمسة اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية لأصحاب المصلحة المتعدّدين تركز على نفس المواضيع التي جرى تناولها أثناء المناقشات التفاعلية في دورة آذار/مارس ٢٠١٥)، بالإضافة إلى أحكام بشأن قيام اللجنة بإعداد "وثيقة قصيرة وموضوعية وموجزة وعملية المنحى، تتضمّن مجموعة من التوصيات العملية"، وتوصي الدورة الاستثنائية باعتمادها.

١١- واعتمدت اللجنة أيضاً في دورتها الثامنة والخمسين المقرّر ١٤/٥٨ المعنون "جدول الأعمال المؤقت للجزء الخاص المقرّر عقده أثناء الدورة الثامنة والخمسين المستأنفة للجنة المخدّرات، والمتعلق بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدّرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦"، والمقرّر ١٥/٥٨ المعنون "جدول الأعمال المؤقت الأولي للجزء الخاص المقرّر عقده أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجنة المخدّرات والمتعلق بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدّرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦". (وترد في الوثيقة E/2015/28-E/CN.7/2015/15 معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الجزء الخاص بأعمال التحضير للدورة الاستثنائية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى نص قرار اللجنة ٨/٥٨، بما في ذلك مشروع القرار المزمع أن يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة باعتماده، ومقرّريّ اللجنة ١٤/٥٨ و ١٥/٥٨).

المرفق الأول

المناقشة العامة حول أعمال التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦

- ١- في الجلسات الثانية والثالثة والرابعة، المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، عقدت اللجنة مناقشتها العامة بشأن الجزء الخاص المتعلق بأعمال التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦.
- ٢- وتكلم في هذا الجزء ممثلو كولومبيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، نيوزيلندا، أفغانستان، الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الأمريكية، غانا، أستراليا، المكسيك، البرتغال، الأرجنتين، المملكة العربية السعودية، ألمانيا، أوروغواي، فرنسا، قبرغيزستان، إسبانيا، الفلبين، اليابان، إكوادور، نيجيريا، الهند، باكستان، كازاخستان، تركمانستان، بولندا، السويد، الصين، النمسا، تايلند، بيرو، إندونيسيا، هولندا، الجزائر، جنوب أفريقيا، تونس، ناميبيا، السلفادور، كندا، كوستاريكا، النرويج، إيطاليا، المغرب، غواتيمالا، البرازيل، شيلي، هنغاريا، سويسرا، كوبا، مصر، تركيا، قطر، جمهورية كوريا.^(١)
- ٣- وتكلم أيضاً المراقبون عن خطة كولومبو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التعاونية في آسيا والمحيط الهادئ، وفريق التعاون الأوروبي لمكافحة إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها (فريق بومبيدو)، التابع لمجلس أوروبا، وجامعة الدول العربية. كما تكلم المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.
- ٤- وأشير إلى أن مشكلة المخدرات العالمية، على الرغم مما أحرز من تقدّم، لا تزال تطرح أمام المجتمع الدولي تحديات وينبغي أن تُعالج على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة.
- ٥- وعاود كثير من المتكلمين تأكيد التزامهم بتحقيق الغايات والأهداف المحددة في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، والأهداف المبينة في البيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى، في عام ٢٠١٤، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

(١) بسبب ضيق الوقت، لم يتسن إتاحة بعض الكلمات المذكورة إلا عبر الإنترنت من خلال الموقع الشبكي للجنة.

٦- وشدد عدد متكلمين على أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦، سوف تمثل معلماً مهماً على الطريق إلى عام ٢٠١٩ وستكون فرصة فريدة وثمينة لاستعراض الإنجازات المحققة والتحديات القائمة في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، ولمناقشة الحقائق الإقليمية والنهوج الجديدة والاتجاهات المستجدة بروح من الانفتاح والشفافية.

٧- وعاود المتكلمون التأكيد على أنه ينبغي للجنة المخدرات، بصفتها جهاز الأمم المتحدة المكلف بالمسؤولية الأولى عن شؤون مراقبة المخدرات، أن تواصل قيادة العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية، بالتنسيق مع رئيس الجمعية العامة.

٨- وأبدي تأييد للاقتراح الداعي إلى عقد دورة استثنائية مدتها ثلاثة أيام وتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية رفيعة المستوى. موازاة للمناقشة العامة، مع إشراك جميع الجهات ذات المصلحة، بما فيها الأوساط العلمية ومنظمات المجتمع المدني. وذكر أنه ينبغي توخي الإيجاز والاقتضاب في أي نتائج تُعدها اللجنة لكي تعتمد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦. وأبدي ترحيب بفكرة تجسيد النقاط البارزة التي تُطرح أثناء اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى في ملخص يُعده الرئيس.

٩- وأعرب كثير من المتكلمين عن تقديرهم لما تبذله اللجنة من جهود لضمان أن تكون العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية شاملة للجميع، وأكدوا أهمية مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة والأوساط العلمية والبرلمانات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني مشاركة فعالة في تلك العملية. وأبرزت أهمية إشراك المجتمع المدني بصورة فاعلة ومفيدة، وأبدي ترحيب بإنشاء فرقة العمل المعنية بالمجتمع المدني والشبكة العلمية وبما تُقدّمانه من مساهمات.

١٠- وشدد كثير من المتكلمين على الحاجة إلى صون الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات، التي لا تزال تمثل دعامة النظام الدولي لمراقبة المخدرات، وإلى تنفيذ تلك الاتفاقيات تنفيذاً تاماً ووافياً.

١١- وذكر بعض الوفود أن السياسات الحالية لمراقبة المخدرات لم تُثمر النتائج المتوقعة من حيث خفض العرض والطلب، وأنه يلزم اتباع نهج جديدة. وشدد عدد متكلمين على ضرورة تنفيذ أي نهج جديدة ضمن إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وأبدي عدد من المتكلمين شواغل بشأن إباحة بعض الأفعال وإلغاء تجريمها.

١٢- وأبرزت الحاجة إلى اتباع نهج متوازن ومتكامل ومتعدد الجوانب وقائم على شواهد علمية بشأن استراتيجيات خفض العرض والطلب، يمثل امتثالاً تاماً لأحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

١٣- وأشار عدة متكلمين إلى أهمية مناقشة تناسُب الجزاءات وبدائل الحبس، كما أشاروا، ضمن إطار أوسع، إلى أهمية الترويج لسياسات بشأن المخدرات تقوم على احترام كرامة الإنسان وحرية ومبادئ الديمقراطية والمساواة والتضامن وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وعاود عدة متكلمين تأكيد معارضتهم لاستخدام عقوبة الإعدام في كل الأحوال، بما في ذلك في الجرائم المتعلقة بالمخدرات. وذكر متكلمون آخرون أنه ينبغي احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وأن العقوبات المفروضة على مرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات ينبغي أن تقرها التشريعات الوطنية للدولة المعنية.

١٤- وشدد على أنه ينبغي لأي نهج متوازن بشأن مشكلة المخدرات العالمية أن يأخذ في الحسبان أن الإدمان على المخدرات هو مشكلة صحية، وأنه ينبغي للاستراتيجيات الوطنية لخفض الطلب على المخدرات أن تشمل الوقاية الأولية والتدخل المبكر والعلاج والرعاية والتعافي والإدماج الاجتماعي. وأشار عدد من المتكلمين إلى ضرورة وضع وتنفيذ تدابير للحد من الضرر. وشدد متكلمون آخرون على أنه ينبغي أيضاً المحافظة على تدابير إنفاذ القانون، بصفتها جزءاً من أي نهج متكامل لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية.

١٥- وأكد كثير من المتكلمين أهمية ضمان توافر المخدرات والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية بالقدر المناسب، مع منع تسريبها وتعاطيها.

١٦- وشدد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً لمنع ما يترتب على العنف المرتبط بالمخدرات من آثار ضارة بالمجتمعات الوطنية والمحلية. كما شدد على ضرورة التصدي للفقير والبطالة والتهميش الاجتماعي في سياق برامج التنمية البديلة المستدامة.

١٧- ولفت عدة متكلمين الانتباه إلى ضرورة وجود استراتيجيات متكاملة ومستدامة لمراقبة المحاصيل، وأبرزوا أهمية برامج التنمية البديلة، بما فيها برامج التنمية البديلة الوقائية، كجزء من خطط التنمية الاقتصادية الأعم. وأبرز عدد من المتكلمين ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم برامج التنمية البديلة، مع مراعاة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التنمية البديلة.

١٨- ودعا المتكلمون إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل مكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة وإنتاج المخدرات غير المشروعة وصنعها والاتجار بها، استناداً إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وكذلك إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأشار إلى ضرورة مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، بوسائل منها تقديم الدعم لأجهزة إنفاذ القانون عند الطلب وتدعيم تبادل المعلومات وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف.

١٩- وأشار عدة متكلمين إلى الصلات المتنامية بين الاتجار بالمخدرات والفساد والاتجار بالأشخاص والاتجار بالأسلحة النارية والجريمة السيبرانية وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة، وكذلك غسل الأموال والإرهاب في بعض الحالات.

٢٠- وأبرز كثير من المتكلمين الخطر الناشئ عن العقاقير الاصطناعية وعن ظهور مؤثرات نفسانية جديدة، كما أبرزوا ضرورة مواجهة ذلك الخطر بتدعيم التدابير المتخذة والتعاون القائم على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٢١- وأبدي تأييد لدور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بصفتها الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة التي تتولى مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وطلب إلى هذا المكتب أن يواصل حشد الموارد اللازمة لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول وتعزيز قدراتها عند الطلب، بما في ذلك في مجالات منع الجريمة والوقاية من المخدرات وإنفاذ القانون ومختبرات الاستدلال الجنائي وتدريب الموظفين.

المرفق الثاني

المناقشات التفاعلية حول الأجزاء الرفيعة المستوى التي ستُعقد أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦

المناقشة التفاعلية حول خفض الطلب والتدابير ذات الصلة، بما فيها الوقاية والعلاج، وكذلك المسائل المتصلة بالصحة؛ وكفالة توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، مع منع تسريبها ("المخدرات والصحة")

ترأس المناقشة التفاعلية حول خفض الطلب والتدابير ذات الصلة، بما فيها الوقاية والعلاج، وكذلك المسائل المتصلة بالصحة؛ وكفالة توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، مع منع تسريبها ("المخدرات والصحة")، التي جرت في ١٠ آذار/مارس، بيدرو لويس مويتينيو دي ألميدا (البرتغال)، وتولى قيادتها المناظرون التالية أسماؤهم: توفيق زيد (تونس)، وخوسيه مارلوا س. بيدريغوسا (الفلبين)، ويوجيه هرين (سلوفينيا)، وروبرتو كامبا (المكسيك)، ومايكل بوتيتشيلي (الولايات المتحدة)، ولوتشان نايدو (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات)، وشيخار ساكسينا (منظمة الصحة العالمية)، وديريك لومان (منظمة "هيومان رايتس ووتش").

ملخص الرئيس

يرد فيما يلي الملخص الذي أعدّه الرئيس عن النقاط البارزة، والذي لم يخضع للتفاوض. أبرزت أهمية اتباع نهج شامل، يستند إلى شواهد علمية ويتمحور حول الصحة، إزاء الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات.

وأكد المتكلمون أنّ هناك مجموعة واسعة وشاملة من الاستراتيجيات الفعّالة للوقاية من المخدرات والتدخل المبكر والعلاج، وأنه يلزم اتخاذ تدابير على جميع مستويات الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لتوسيع نطاق برامجها ورصد تلك البرامج وتقييمها وتحسين نوعيتها.

وأكد المتكلمون أنّ الوقاية من تعاطي المخدرات التي تركز على العلم وتستهدف الأفراد، كما تستهدف عوامل الضعف الاجتماعية، لا تزال هي الركن الأساسي في جهود خفض الطلب، من خلال دعم الأطفال والشباب والأسر والمجتمعات المحلية، وخصوصاً أشد الفئات

تعرّضاً للمخاطر. وأشار إلى العوامل التي تجعل الناس معرضين لتعاطي المخدّرات، مثل الفقر والإقصاء الاجتماعي والوصم وانعدام الفرص.

وسلّم بضرورة توافر خدمات جيدة للعلاج من إدمان المخدّرات، تستند إلى شواهد علمية ومعايير طبية وتمثل جزءاً من نهج متكامل لحماية صحة الناس، ووجود برامج لإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من الإدمان للمخدّرات ومن اضطرابات ناشئة عن تعاطيها وإعادة إدماج أولئك الأشخاص في المجتمع.

وذكر المتكلمون أنّ وصم الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدّرات يمثّل مشكلة ينبغي معالجتها، مع تركيز خاص على الشباب والنساء. وذكّر أنه بدلاً من معاقبة الأشخاص الذين يتعاطون المخدّرات، ينبغي تزويدهم برعاية صحية واجتماعية متكاملة وخدمات علاج وإعادة إدماج وخدمات تهدف إلى تسهيل تعافيتهم. وأشار إلى ضرورة تدريب الاختصاصيين الطبيين على كيفية التعامل مع الاضطرابات الناشئة عن تعاطي مواد الإدمان، وعلى استخدام الأدوية في علاج الإدمان.

وذكّر أيضاً أنه لا تزال هناك ثغرات في المعارف العلمية، خصوصاً فيما يتعلق بعلاج الأشخاص الذين يتعاطون مواد أخرى غير شباته الأفيون.

واقترح أن تُركّز استراتيجيات خفض الطلب على المخدّرات على مجالات أربع، هي (أ) التكلفة؛ و(ب) المراقبة؛ و(ج) تنمية الوعي؛ و(د) استخدام نماذج تدخّل فعّالة. وذكّر أنه ينبغي تكييف استراتيجيات خفض الطلب على المخدّرات لتلائم التحديات الجديدة التي تطرحها المؤثرات النفسانية الجديدة والإدمان على القنّب والاحتياجات العلاجية للمرضى ذوي التشخيصات المتعددة.

وذكر بعض المتكلمين أنّ خفض نسب الإصابة بفيروس الأيدز وبالتهاب الكبد الوبائي من النوع جيم بين متعاطي المخدّرات بالحقن يتطلب تنفيذ تدخلات للحد من الأضرار، وخصوصاً برامج لتوفير الإبر والحاقن والعلاج الإبدالي بشباته الأفيون والالتماس الطوعي للمشورة الطبية والاختبار فيما يخص فيروس الأيدز والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وذكّر بعض المتكلمين أيضاً الحاجة إلى استحداث وتنفيذ تدابير قائمة على شواهد علمية لمعالجة انتشار الإصابة بفيروس الأيدز والتهاب الكبد الوبائي من النوع جيم بين متعاطي المنشّطات (الكوكايين، الكراك، المنشّطات الأمفيتامينية) دون حقن.

وأشار عدد من المتكلمين إلى الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز)، الذي التزمت فيه الدول الأعضاء بتخفيض حالات العدوى

بفيروس الأيدز بين متعاطي المخدرات بالحقن بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وأكدوا أنّ هذا الهدف يرحح ألا يتحقق. وشُدّد على أهمية دور مكتب المخدرات والجريمة، بصفته الوكالة المضيفة لاجتماعات برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، في سد هذا النقص في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالحد من حالات العدوى بفيروس الأيدز بين متعاطي المخدرات بالحقن وبين نزلاء السجون.

وسلّم عدّة متكلمين بوجود درجة عالية من التفاوت بين البلدان العالية الدخل، من ناحية، والبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، من ناحية أخرى، فيما يتعلق بتوافر المخدرات والمؤثرات النفسانية للأغراض الطبية والعلمية، بما في ذلك تسكين الآلام والرعاية المخففة للألم. وذكروا أنّ ضمان هذا التوافر هو التزام واقع على عاتق الحكومات بمقتضى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات والمعايير والقواعد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، كما يمثل جزءاً من نهج متوازن بشأن خفض العرض والطلب. وأشار بعض المتكلمين بوجه خاص إلى النقص الحالي في المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة بمقتضى اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، والتي تُستخدم لعلاج أمراض خطيرة. وذكّر أنه يجب موازنة التوافر المناسب بتدابير لمنع إساءة استعمال تلك المواد وتعاطيها وتسريبها.

المنافشة التفاعلية حول خفض العرض والتدابير ذات الصلة؛ وتدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات؛ ومكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي ("المخدرات والجريمة")

ترأس المناقشة التفاعلية حول خفض العرض والتدابير ذات الصلة وتدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات؛ ومكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي ("المخدرات والجريمة")، التي جرت في ١٠ آذار/مارس، رضا نجفي (جمهورية إيران الإسلامية)، وتولى قيادتها المناظرون التالية أسماؤهم: راشمي فيرما (الهند)، وإيفيكا سيلينيا (لاتفيا)، وماركل إيفان مورا (بنما)، وبول غريفيس (المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها)، وروس بل (المؤسسة النيوزيلندية لشؤون المخدرات).

ملخص الرئيس

يرد فيما يلي الملخص الذي أعدّه الرئيس عن النقاط البارزة، والذي لم يخضع للتفاوض. جرى التأكيد على أنه لا يمكن لأيّ نهج وحيد أن يحل مشكلة المخدرات العالمية، وأنه يلزم بذل جهود متوازنة ودؤوبة على الصعيد الدولي لتحقيق نتائج ناجحة. وأشار إلى تدابير

خفض العرض الواردة في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

وأبرز المتكلمون ضرورة تدعيم التعاون في مجال إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما فيه التعاون المجدي عبر الحدود والتعاون القضائي، مثل تسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية.

وذكر أن جهود التنمية البديلة أثمرت نتائج جيدة استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة ودُعمت بتعاون متين على الصعيدين الإقليمي والدولي، بوسائل منها تقاسم الممارسات الفضلى والدروس المستفادة. وأبرزت أهمية التصدي للتحديات التي يواجهها المزارعون عقب إبادة المحاصيل. وأشار أيضاً إلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للإجرام المرتبط بصنع المخدرات والاتجار بها، كما أشير إلى أهمية تدعيم التنمية والاستقرار في بلدان المنشأ وبلدان العبور من خلال تعزيز الشراكات.

وأشير إلى نجاح تنفيذ الإصلاحات في مجال العقوبات، والذي أفضى إلى انخفاض حالات الحبس وأعداد الجرائم، وشُدّد على ضرورة التناسب بين العقوبة المفروضة والجُرم المرتكب. وفي هذا الصدد، أعاد بعض المتكلمين تأكيد معارضتهم لفرض عقوبة الإعدام، بما في ذلك على الجرائم المتصلة بالمخدرات.

وذكر بعض المتكلمين أن المؤشرات التقليدية لأداء أجهزة إنفاذ القانون فيما يخص خفض العرض، مثل مقادير المضبوطات وعدد حالات التوقيف لا تصلح تماماً للتعامل مع ما تتسم به مشكلة المخدرات العالمية من تعقّد، واقترحوا استخدام مؤشرات إضافية تشمل جوانب أخرى لخفض العرض، مثل تعقّب التدفقات المالية، أو إدخال تدابير مراقبة المخدرات على الطلب غير المشروع على المخدرات في عملية تقييم السياسات والاستراتيجيات.

وأبرز بعض المتكلمين أهمية تعقّب التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات، وشدّدوا على الحاجة إلى التدريب على إجراء التحريات المالية من أجل مكافحة غسل الأموال.

وأشار بعض المتكلمين إلى وجود صلة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة، بما فيها تمويل الإرهاب وغسل الأموال، في حين ذكر متكلمون آخرون أن هذه الظاهرة تقتصر على بعض أنحاء العالم فقط.

وذكر بعض المتكلمين أن الجماعات الإجرامية المنظمة تُسيء استخدام الإنترنت على نحو متزايد لتسهيل الاتجار بالمخدرات، وشددوا على الحاجة إلى برامج تدعم بناء القدرات الخاصة بالتحري عن تلك الجرائم وملاحقة مرتكبيها.

وسلم كثير من المتكلمين بتنامي خطر المؤثرات النفسانية الجديدة وباكتسابها طابعاً عالمياً، وشددوا على الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل معالجة هذه المشكلة وعلى أهمية تناولها في سياق الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٦. وبغية التصدي للتحديات التي تطرحها المؤثرات النفسانية الجديدة، شدد المتكلمون على أهمية تقاسم المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأهمية تحسين قدرات المختبرات في مجال الاستدلال الجنائي من أجل كشف المواد النفسانية الجديدة، ملتزمة الإرشاد والعون من مكتب المخدرات والجريمة، كما شددوا على ضرورة إعطاء الأولوية لأشد المواد ضرراً، بالاستناد إلى مخاطرها الصحية وإمكانية الارتهاان لها. واقترح في هذا الصدد أن يُنظر في الجدولة المؤقتة للمواد وفي الجدولة القائمة على مبدأ التشابه. وأبرزت الحاجة إلى مواصلة فرض رقابة فعّالة على الكيمياويات السليفة وعلى سلائف السلائف، وإلى رصد ومنع التسريب من المصادر المشروعة، كما أُبرزت أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تبادل المعلومات آتياً من أجل استبانة الاتجاهات الراهنة في صنع تلك المواد والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

وشدّد على الحاجة إلى التصدي للتحديات القائمة في مجال خفض العرض غير المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة ضمن إطار الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وذكّر عدة متكلمين أنه يمكن تحديد نهج مبتكرة ضمن ذلك الإطار.

المناقشة التفاعلية حول المسائل الشاملة لعدة مجالات: المخدرات وحقوق الإنسان، والشباب، والمرأة، والأطفال والمجتمعات المحلية

ترأس المناقشة التفاعلية حول المسائل الشاملة لعدة مجالات: المخدرات وحقوق الإنسان والشباب والمرأة والأطفال والمجتمعات المحلية، التي جرت في ١١ آذار/مارس كارولي دان (هنغاريا)، وتولّى قيادتها المناظرون التالية أسماؤهم: أحمد الفارس (المملكة العربية السعودية)، وخوان كارلوس مولينا (الأرجنتين)، وروت درايفوس (سويسرا)، وكريستينا سبيركوف (المنظمة الدولية لفرسان الهيكل الطيبين).

ملخص الرئيس

يرد فيما يلي الملخص الذي أعده الرئيس عن النقاط البارزة، والذي لم يخضع للتفاوض. شدّد المتكلمون على أهمية حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة والصحة، وعلى التزامهم بتلك الحقوق لدى معالجة مشكلة المخدرات العالمية.

وأكد عدّة متكلمين على أنّ النهج الشاملة المتمحورة حول الصحة والقائمة على الحقوق، والتي تركز على الفرد، وخصوصاً الفئات المستضعفة، مثل النساء والأطفال، ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات خفض الطلب على المخدرات.

وذكرت الحاجة إلى تدليل معوّقات التنمية وما يكمن وراءها من مسائل اجتماعية-اقتصادية، مثل الفقر والعنف والإقصاء الاجتماعي، بوسائل منها توفير فرص عمل وتعليم متساوية. كما ذكر أنه ينبغي لدورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦، أن تولي الاعتبار الواجب لمسائل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وأشار أيضاً إلى الحق في التنمية.

وشدّد على أنّ الأفراد الذين يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات يحتاجون إلى برامج جيّدة ومتاحة على نطاق واسع وميسورة المنال للوقاية من المخدرات وعلاج المرهقين لها وإعادة تأهيلهم، وكذلك الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وإلى برامج الوقاية من فيروس الأيدز المستندة إلى أدلة. وأشار أيضاً إلى أهمية اتخاذ تدابير لمنع الآثار الصحية والاجتماعية، تستند إلى أدلة علمية. كما ذكر بعض المتكلمين أنّ تدابير خفض الطلب على المخدرات ينبغي أن تستند إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، مع إيلاء الاعتبار التام لجميع حقوق الإنسان المنطبقة.

وأبرزت أهمية ضمان توافر المخدرات والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية، مع منع تسريبها. وأشار إلى ضرورة تنفيذ سياسات وتدابير مراعية للمنظور الجنساني، تكون مصمّمة لتناسب احتياجات متعاطيات المخدرات ومرتكبات الجرائم المتّصلة بالمخدرات وجوانب ضعفهن، وللتخفيف من الآثار السلبية الواقعة على أسرهن.

وشدّد على ضرورة أن يكون تنفيذ سياسات وبرامج مكافحة المخدرات متوافقاً مع ما يخدم مصالح الأطفال على أفضل وجه. وهذا يشمل اتخاذ تدابير لوقاية الأطفال من تعاطي المخدرات وتورطهم في جرائم متّصلة بالمخدرات، وكذلك اتخاذ هيئات الرعاية الصحية وحماية الأطفال لتدابير مضادة مناسبة. وأشار إلى أهمية التدخلات المبكرة وتدابير الوقاية والتوعية التي تستهدف

الشباب والأسر والمجتمعات المحلية. وسُلِّط الضوء أيضاً على حقوق ضحايا الاتجار بالمخدرات وما لوسائل التواصل الاجتماعي من تأثير في المسائل المتصلة بالمخدرات.

وفي سياق تدابير العدالة الجنائية، شدّد على أهمية تناسب العقوبة المفروضة مع فداحة الجرم، وأهمية الأخذ بدائل لفرض العقوبة والسّجن على الجرائم المتصلة بالمخدرات غير المترنة بالعنف. وذكر عدد من المتكلمين أنّ لوصم متعاطي المخدرات ومعاقتهم آثاراً سلبية، وأنه ينبغي استخدام بدائل للجزاءات التي تفرضها نُظُم العدالة الجنائية، تعزيزاً للعلاج والتعافي وإعادة الإدماج في المجتمع.

وأعاد عدّة متكلمين تأكيد معارضتهم لاستخدام عقوبة الإعدام في أيّ حال من الأحوال، بما في ذلك في حال ارتكاب جرائم متصلة بالمخدرات. وذكر متكلمون آخرون أنه ينبغي احترام مبدأي السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وشدّد على أنّ بلداناً ومناطق مختلفة قد اعتمدت طائفة واسعة من النهج، وينبغي إيلاؤها الاعتبار الواجب. وأشار إلى أهمية مراعاة خصوصيات الثقافة والتقاليد لدى تنفيذ السياسات الخاصة بالمخدرات.

وأكد عدّة متكلمين أهمية التعاون في مجال معالجة المسائل المتصلة بالمخدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأهمية الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وشدّد على الحاجة إلى التنسيق والتعاون بين الأجهزة، بما في ذلك بين الأجهزة المعنية بالصحة والعدالة وإنفاذ القانون والأطفال والشباب، ضماناً لاتباع نهج متوازن وشامل في معالجة مشكلة المخدرات العالمية.

المناقشة التفاعلية حول المسائل الشاملة لعدة مجالات: التحديات والأخطار والحقائق الجديدة في مجال الوقاية من مشكلة المخدرات العالمية ومعالجتها وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما فيها الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات؛ وتوطيد مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة وتعزيز التعاون الدولي

ترأس المناقشة التفاعلية حول المسائل الشاملة لعدة مجالات: التحديات والأخطار والحقائق الجديدة في مجال الوقاية من مشكلة المخدرات العالمية ومعالجتها وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما فيها الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات؛ وتوطيد مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة وتعزيز التعاون الدولي التي جرت في ١١ آذار/مارس، خالد عبد الرحمن شمعة (مصر)، وتولى قيادتها المناظرون التالية أسماءهم: تَنغفان وو (الصين)، وكونستانتين غوبروسينكو (الاتحاد الروسي)، وخوسيه مولديس ميركادو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، وبيير فنسينزو بيازا (فرنسا)، وليزا سانشير (مؤسسة تحويل السياسات الخاصة بالمخدرات).

ملخص الرئيس

يرد فيما يلي الملخص الذي أعده الرئيس عن النقاط البارزة، والذي لم يخضع للتفاوض. دعا المتكلمون إلى اتباع نهج إنساني لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية، مع التأكيد على إمكانية تنفيذ نهج مبتكرة ضمن إطار الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

وشدّد بعض المتكلمين على الحاجة إلى سياسات مبتكرة لمراقبة المخدرات وإلى تشريعات جديدة من أجل التصدي لما تتسم به أوضاع مراقبة المخدرات من حقائق خاصة ومتغيّرة، تختلف من منطقة إلى أخرى، ودعوا إلى إجراء مناقشة مفتوحة حول النهج التي تشتمل على إلغاء تجريم تعاطي المخدرات وحول الجهود الأخرى الرامية إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة للسياسات الراهنة. وأحاط متكلمون آخرون علماً بالتحديات والنهج الجديدة، مع التشديد على استمرار التزامهم بالتنفيذ التام للإعلان السياسي وخطّة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية والاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، التي تظلّ هي دعامة النظام الدولي لمراقبة المخدرات.

وشدّد بعض المتكلمين على أنّ هناك بلداناً ومناطق مختلفة قد اعتمدت طائفة واسعة من النهج ينبغي إيلاؤها الاعتبار الواجب. وأشار إلى أهمية مبادئ عدم التدخل وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وأشار بعض المتكلمين أيضاً إلى أهمية أخذ الخصوصيات الثقافية والتقليدية بعين الاعتبار لدى تنفيذ السياسات المتعلقة بالمخدرات.

وأكد أيضاً على أهمية جعل الإنسان هو محور سياسات مراقبة المخدرات. كما أشار إلى تحديات جديدة مثل ارتفاع مستويات الاستهلاك، وإلى ضرورة التركيز على التنمية البديلة، ولا سيما التنمية البديلة الوقائية، وضرورة تحسين حياة الناس في المناطق المتأثرة بالزراعة غير المشروعة للمخدرات. وأشار أيضاً إلى أهمية الاستمرار في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، لأنهما تعزّزان التهميش الاجتماعي، ومن ثم يستغلّهما المتجرّون بالمخدرات.

وشدّد على الحاجة إلى اتباع نهج علمي لفهم إدمان المخدرات وعلاجه. وأبلغ بضعة متكلمين عن توافر علاجات صيدلانية مبتكرة لإدمان القنب وللتهاب الكبد الوبائي من النوع جيم. وحثّ الدول على تخصيص موارد إضافية للبحوث وعلى إعطاء أولوية لعلاج إدمان المخدرات.

وأبرز بعض المتكلمين الحاجة إلى تعزيز التعاون على مكافحة غسل الأموال وعلى تحسين تقاسم المعلومات. وذكر أنه ينبغي دراسة الأساس المالي لتجارة المخدرات غير المشروعة من

أجل كشف التدفّقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدّرات، مما يتيح فهماً أفضل لتأثير تلك التدفّقات على الاقتصاد.

وأشير إلى تزايد استخدام معدّات حديثة وإلى ازدياد التنسيق بين شبكات الاتجار بالمخدّرات والشبكات الإرهابية. ودعا المتكلمون إلى تدعيم بناء القدرات اللازمة لتحسين مراقبة الدروب البحرية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأشار متكلمون إلى التحديات التي يطرحها ازدياد استخدام الإنترنت والشبكات وغرف الدردشة لأغراض تقاسم المعلومات عن طرائق الإنتاج ودروب الاتجار وتطبيقات المواد الكيميائية غير المجدولة والمؤثّرات النفسانية الجديدة. وقيل في هذا الصدد إنّ التأخّر في وضع التشريعات ووجود اختلالات في نطاق المراقبة في البلدان المختلفة يعوّقان اتخاذ تدابير فعّالة. وقُدّمت اقتراحات لتدعيم نظام مراقبة المؤثّرات النفسانية الجديدة، ولزيادة التعاون الأقليمي من أجل التصدي بفعالية أكبر للتحديات التي تطرحها المواد الكيميائية غير المجدولة.

وشدّد على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي على معالجة المسائل المتّصلة بالمخدّرات، كما شدّد على أهمية الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

المناقشة التفاعلية حول التنمية البديلة: التعاون الإقليمي والأقليمي والدولي على وضع سياسة متوازنة وذات منحي إنمائي لمراقبة المخدّرات؛ ومعالجة المسائل الاجتماعية الاقتصادية

ترأس المناقشة التفاعلية حول التنمية البديلة: التعاون الإقليمي والأقليمي والدولي على وضع سياسة متوازنة وذات منحي إنمائي لمراقبة المخدّرات؛ ومعالجة المسائل الاجتماعية الاقتصادية، التي جرت في ١١ آذار/مارس، خيمي ألبرتو كابال سانكليمني (كولومبيا)، وتولى قيادتها المناظرون التالية أسماءهم: أمادو غيبادا (نيجيريا)، وديسباندا ديسكول (تايلند)، وخوليو غاروغ الفيس (بيرو)، ودانييل برومباخر (ألمانيا)، وفيه واتسون (منظمة "أوروبا المناهضة للمخدّرات").

ملخص الرئيس

يرد فيما يلي الملخص الذي أعدّه الرئيس عن النقاط البارزة، والذي لم يخضع للتفاوض. شدّد عدّة متكلمين على أنّ الفقر ونقص فرص كسب الرزق وضعف الحال وانعدام الحضور الحكومي والإحساس بعدم الأمان وعدم تيسر الحصول على الأراضي تمثّل بعضاً من العوامل الأساسية المعزّزة لزراعة المحاصيل غير المشروعة. وقيل إنه لا بد من معالجة هذه العوامل معالجةً شاملةً.

وأبرز المتكلمون أهمية القيمة المضافة التي تُسهم بها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدّرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦، في مواصلة تقييم مسألة التنمية البديلة وتعزيز مكانتها في جدول الأعمال الدولي، من خلال الترويج للتجارب الناجحة في مجال التنمية البديلة والنظر إليها من منظور إنمائي. وعاد المتكلمون تأكيد أهمية إدماج التنمية البديلة في صُلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة.

وأبرز بعض المتكلمين أهمية تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة، وذكروا أنّ القرارات السياسية التي أُتخذت في هذا المجال لم تترجم كلها إلى أفعال على أرض الواقع.

وأكد عدد من المتكلمين على ضرورة إدراج التنمية البديلة ضمن النطاق الأوسع لاستراتيجيات التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية لمراقبة المخدّرات.

وشدّد عدّة متكلمين على أنّ التنمية البديلة تتطلّب اتّباع نهج شامل متكامل ومستدام وطويل الأمد، يشتمل على توفير وتحسين البنى التحتية والطرق والكهرباء والماء وتيسير الحصول على الأراضي والوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والأسواق. وأشار إلى ضرورة تحسين قدرة الدول على تنفيذ برامج التنمية البديلة.

وقيل إنّ التعاون الدولي، بما فيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإشراك جميع الجهات ذات المصلحة والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص هما أمران بالغا الأهمية لضمان نجاح برامج التنمية البديلة. وذكر عدّة متكلمين أنه حيثما نُفذت برامج للتنمية البديلة حدث انخفاض مطّرد في زراعة المحاصيل غير المشروعة.

وذكر متكلمون أنه حدث على مر السنين انخفاض ملحوظ في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصّصة للتنمية البديلة، ممّا أدّى إلى عدم حصول الكثير من المجتمعات الفلاحية على مساعدة إنمائية.

وأشار عدّة متكلمين إلى ضرورة توسيع نطاق التنمية البديلة لتشمل البلدان التي يُزرع فيها القنب، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا، بغية التصدي للفقر وأوجه الضعف.

وأبرز عدّة متكلمين أهمية تيسير الوصول إلى الأسواق وإنشاء صلات تسويقية لمنتجات التنمية البديلة، وشدّدوا على ضرورة أن تكون المنتجات جيّدة النوعية وقادرة على المنافسة.

وأبرزت أهمية التنمية البديلة الوقائية، وضرورة تقاسم الممارسات الفضلى والدروس المستفادة فيما يخص التنمية البديلة.

وأبرز عدّة متكلمين أهمية عدم الاكتفاء بتقييم أثر التنمية البديلة من خلال تقديرات زراعة المحاصيل غير المشروعة، بل من خلال مؤشّرات التنمية البشرية أيضاً، ممّا يكفل قياس التنمية البديلة من المنظور الاجتماعي-الاقتصادي، المتمثّل في تحسين مصادر الرزق.

وشدّد بعض المتكلمين على وجوب اتباع نهج متمحور حول الإنسان في تصميم مشاريع التنمية البديلة، من أجل إشراك المجتمعات المحلية في جميع مراحل تنفيذ المشاريع.

وشدّد بعض المتكلمين على أهمية ضمان التتابع السليم لأنشطة التنمية البديلة وإبادة المحاصيل غير المشروعة وإنفاذ القانون عند تصميم التدابير الرامية إلى مكافحة زراعة تلك المحاصيل.

ورحّب عدّة متكلمين بإدراج فصل خاص بالتنمية البديلة في تقرير المخدّرات العالمي لعام ٢٠١٥ الذي سيصدر قريباً، وذكروا أنّ هذا الفصل يمكن أن يمثّل عنصراً مهمّاً في إرشاد الدول الأعضاء لدى استعدادها للمداوولات التي ستجرى أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدّرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦. وأشار إلى أهمية الدور الذي تؤديه لجنة المخدّرات ومكتب المخدّرات والجريمة في دفع خطى العمل في مجال التنمية البديلة.